الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/55/L.2/Add.2
24 September 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الخامسة والخمسون
جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الخامسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

المقرِّر: السيدة أندرياني فالكوناكي - سوتيروبولوس (اليونان)

المحتويات

الصفحة

ثانياً - موجز الرئيس *(تابع)* ٢

تطوُّر النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور التنمية..... ٢

ثانياً – موجز الرئيس *(تابع)*

تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور التنمية

١- اتّفق المشارِكون على أن ثمة حاجة مُلِحّة لإدارة اقتصادية عالمية فعالة ولإجراءات متضافرة متعددة الأطراف من أجل التصدي للتحديات الإنمائية الراسخة الجذور والبعيدة المدى وللمخاطر المُحدِقة المتمثلة في حدوث تراجع اقتصادي عالمي، مما يؤثِّر سلباً على الرفاه الاقتصادي ويزيد من حدّة الفقر. ورأى المشارِكون أن التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي ينبغي أن يعملا على نحو متّسق في إطار نظام أوسع للإدارة الاقتصادية العالمية، وأن للحكومات دوراً بارزاً ينبغي أن تؤديه في تهيئة بيئات مواتية للتجارة والتنمية.

٢- وكان للأزمة الغذائية العالمية تأثير على التقدم صوب القضاء على شأفة الفقر والجوع فضلاً عن تحسين مستويات التمتع بالصحة. وقد نجمت الأزمة، في جزء منها، عن المثبِّطات في القطاعات الزراعية وعن ضعف القدرات الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، كما نجمت عن تدابير السياسة التجارية المعتمَدة وعن عمليات التكيُّف الهيكلي. واعتُبِر أن من الضروري في هذا الصدد تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال المعونة المقدمة للزراعة، وإزالة التشوُّهات التي تعتري مجرى المبادلات التجارية، وتنويع الإنتاج في البلدان النامية المعتمِدة على السلع الأساسية. وقد أفضى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية إلى زيادة تكاليف النقل وغير ذلك من تكاليف المُدخلات في إنتاج السلع والخدمات، كما أفضى إلى تغيير معدلات التبادل التجاري للبلدان. ويبدو أن تردّي الأزمة المالية العالمية في الآونة الأخيرة يدل على أنه لا يمكن التعويل إلى ما لا نهاية على قوى السوق غير المنظَّمة وحدها وأن الأمر يتطلّب وجود قواعد ولوائح تنظيمية فعالة على المستويات كافة. كما أن ظاهرة الاحترار العالمي تشكل تهديداً للبشر على المدى الطويل، في حين أن التدابير التي يمكن اتخاذها لمكافحة تغيُّر المناخ، مثل ضرائب الكربون والتسويات الضريبية عند الحدود، يمكن أن تكون لها آثار معاكِسة على تجارة البلدان النامية. وقد أدى تزايد الهجرة الدولية، وما يرتبط بها من تدفقات لتحويلات المهاجرين، إلى تمهيد الطريق نحو إقامة صلات بين البلدان في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية ونحو نقل التكنولوجيا والمهارات.

٣- وشدّد المشارِكون على أنه بالرغم من أن التجارة ليست "دواءً شافياً" لجميع العلل التي تنطوي عليها التحديات الإنمائية، فإن لها دوراً هاماً. ورأوا أن جولة الدوحة من المفاوضات التجارية تتيح فرصاً فريدة لإصلاح النظام القائم واستعادة توازنه من أجل التنمية، مما يُسهِم مساهمة هامة في تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ومن شأن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل على نحو فعال ويكون عالمياً ومستنِداً إلى قواعد ومفتوحاً ومنصفاً وغير تمييزي، على النحو المعترَف به في اتفاق أكرا، أن يعود على التنمية بفوائد كبيرة. وفي حين أن التجارة بين الشمال والجنوب تظل ذات شأن، فإن التجارة فيما بين بلدان الجنوب تنطوي على إمكانات هائلة. وينبغي أن يكون تحقيق انفتاح التجارة متدرِّجاً ومنظَّماً على النحو المناسب من أجل الحؤول دون حدوث عملية تحوُّل عن التصنيع، كما ينبغي أن يكون مقترِناً بتدابير تهدف إلى تدعيم القدرات الإنتاجية، بما في ذلك في قطاع الخدمات، ولا سيما من خلال تفعيل مبادرة المعونة من أجل التجارة وغير ذلك من المبادرات الإنمائية.

٤- وأعرب المشارِكون عن أسفهم لإخفاق الاجتماع الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ٢٠٠٨ في إرساء الأساس لاختتام جولة الدوحة في عام ٢٠٠٨. وقد اعتُبِر أن هذا الإخفاق يشكِّل نكسة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. ولاحظ عدة مشاركين أن التوصل إلى صفقة قد بات في المتناوَل، حيث إن تقدماً هاماً قد أُحرِز في المناقشات من قِبَل مجموعة صغيرة من البلدان بشأن شتى المسائل التي ظلت معالجتها مستعصية على مدى سنوات. وأشير إلى أن من شأن عدم الاستفادة من التقدم المحرَز أن ينطوي على تكبُّد تكاليف من حيث الفرص الضائعة، خصوصاً بالنسبة للبلدان النامية، تتخذ شكل استمرار للتشوُّهات التي تعتري مجرى المبادلات التجارية، والحواجز التعريفية، والحواجز التجارية غير التعريفية، وتجدُّد النزعات الحمائية، واللجوء إلى مزيد من الترتيبات الثنائية والإقليمية، والمنازعات التجارية. ولاحظ عدة مشاركين أن هناك بلداناً نامية عديدة لا تشكل جزءاً من هذه العملية لأنها ليست جزءاً من المجموعة الصغيرة من الدول المشارِكة في المناقشات. وشدّد هؤلاء المشاركون على ضرورة أن تكون المفاوضات شفافة وشاملة للجميع، بينما لاحظ مشارِكون آخرون أن ضيق الوقت يجعل من الضروري أن تجري هذه المناقشات في إطار مجموعة صغيرة من البلدان توخّياً لكفاءة المفاوضات. واعتُبِر أن السبب المباشر للانهيار يُعزى جزئياً إلى الاختلاف حول مسألة آليات الضمانات الخاصة. بيد أن هناك مسائل عديدة أخرى لا تزال دون حل ومن شأن عدم حلِّها أن يُعطِّل التوصل إلى صفقة. ولاحظ عدة مشاركين أن التوازن في الطموح وحيِّز السياسات المتاح عبر مختلف المواضيع ليس توازناً كافياً، وهو ليس في صالح البلدان النامية. ورأى المشارِكون أنه لم يُحرِز تقدم كافٍ على صعيد القضايا الإنمائية، بما في ذلك مسألتا القطن وأسلوب التوريد ٤. وأشار بعض المشاركين إلى عدم توفُّر عروض معقولة لإتاحة الوصول إلى الأسواق في البلدان النامية الناشئة.

٥- واتفق المشارِكون على أنه لا ينبغي أن يُسمح لهذه النكسة بأن تحرِف جولة الدوحة برمّتها عن مسارها أو بأن تُضعِف النظام التجاري المتعدد الأطراف. واعتُبِر أنه ليس هناك من بديل أفضل من وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل على نحو أكثر عدالة وإنصافاً وتنظيماً وفعالية ويخدم الصالح العام لجميع البلدان في شتى أنحاء العالم. فلا يمكن لأي اتفاق ثنائي أو إقليمي أن يعالِج مسألة الإعانات الزراعية وقواعد مكافحة الإغراق أو إجراء التخفيضات التعريفية بنفس القدر من الكفاءة التي يتسم بها عمل النظام التجاري المتعدد الأطراف. ورأى عدة مشاركين أنه لا يزال من الممكن التوصل في عام ٢٠٠٨ إلى صفقة بشأن طرائق وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، بينما أعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أن ما يتسم بقدر أكبر من الأهمية هو المحتوى الإنمائي وليس تحديد إطار زمني مصطنَع. ودعا العديد من المشاركين أولئك المستفيدين أكبر الاستفادة من النظام إلى إبداء تحلّيهم بالقدوة القوية والالتزام السياسي، بينما ذهب البعض إلى أن مساهمات جميع الأطراف مطلوبة. ورأى كثيرون أنه من المهم العمل على توفير المزايا الإنمائية الرئيسية - مثل معاملة أقل البلدان نمواً معاملة تقوم على الإعفاء الشامل وغير المشروط من الرسوم الجمركية ومن الخضوع لنظام الحصص، مع تطبيق قواعد منشأ ملائمة - بالإضافة إلى العمل بنشاط على تفعيل مبادرة المعونة ومن أجل التجارة ومبادرة الإطار المتكامل المعزَّز.

٦- وتم التسليم بأن النظام التجاري يجب أن يُكيَّف على نحو أفضل مع التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصادات الحقيقية - بما في ذلك بروز مكانة البلدان النامية الناشئة بوصفها "الجنوب الجديد"، من جهة، وتزايُد تباعد البلدان النامية الذي يفضي إلى "تفريق بحكم الأمر الواقع" فيما بين مختلف التجمعات، مثل أقل البلدان نمواً، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، وما يسمى "بلدان الفقرة ٨"، والبلدان المعتمِدة على الأفضليات، أو البلدان التي انضمت حديثاً إلى منظمة التجارة العالمية، من جهة ثانية. كما أشير إلى أهمية استمرار التضامن فيما بين بلدان

الجنوب في سياق القواسم الإنمائية المشترَكة. وأشير إلى أن قرابة نصف النمو الاقتصادي الذي سيتحقق حتى عام ٢٠١٣ يُتوقَّع أن يتأتّى من البلدان النامية الناشئة، وأن الأمر يستلزم إجراء تعديلات مقابِلة في النظام التجاري. وشدّد عدة مشاركين على أهمية إضفاء طابع العالمية على النظام وتشجيع انضمام البلدان إلى منظمة التجارة العالمية بشروط تتناسب مع مستوى تنميتها. واعتبر المشارِكون أن النظام التجاري يواجه أيضاً تحـــدي الإدارة الفعالـــة لجدول أعمالٍ تجاري متنوِّع ومعقّد ومتّسع على الدوام، في حين أن العديد من القضايا ذات الصلة بالتنمية تظل إلى حد بعيد دون معالجة.

٧- وأشير إلى أن التعقيدات الناشئة عن تكاثر الاتفاقات الإقليمية والثنائية تُمثِّل مسألة تـــدعو إلى القلـــق. واعتُبِر أن من المهم تعزيز الرقابة المتعددة الأطراف وتحسين الشفافية. وبينما أشير إلى المساهمة الإيجابية التي يقدمها التكامل الإقليمي المتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية بالنسبة لتحقيق النمو والتنمية، فقد أُعرِب عن قلق من أن بعض الاتفاقات الثنائية والإقليمية يمكن أن تتخطى المفاوضات المتعددة الأطراف. وبالتالي فإن القواعد المتعددة الأطراف الناظمة للاتفاقات التجارية الإقليمية قد تحتاج إلى إصلاح من أجل إدماج أحكام فعالة فيما يتصل بمنح المعاملة الخاصة والمتمايزة. وأُشير إلى أن التكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب يتيحان الآن فرصاً هائلة ينبغي الحفاظ عليها ودعمها. ولوحظ أن آليات التعاون الإقليمي في مجالات التكنولوجيا، والقدرة الإنتاجية، والبنيـــة التحتية، وتيسير التجارة، تؤدي أيضاً دوراً هاماً.

٨- وشدَّد المشارِكون على أن الأونكتاد يظل يمثِّل دعامة هامة من دعائم التجارة العالميـــة وإدارة التنميـــة العالمية، كما يمثِّل أداةَ لبناء توافق في الآراء تُشجِّع زيادة فعالية التضامن والشراكة العالمية من أجل التنمية. كما نوّه المشارِكون بما قدمه الأونكتاد للبلدان النامية من دعم فكري ومعنوي وتنفيذي. واعتبروا أنه ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان في بناء قدراتها التجارية والإنتاجية، بما في ذلك عن طريق مبادرة المعونة من أجل التجارة، بغية مساعدتها في المضي قُدُماً على درب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك هدف الحد من الفقر. كما ينبغي للأونكتاد أن يواصِل أداء رسالته المتمثلة في تشجيع الحوار الحكومي الدولي المتعلق بالسياسات العامة والذي يركِّز على إيجاد حلول عملية. وأخيراً، ينبغي للأونكتاد أن يقدِّم الدعم للأعضاء في ما يبذلونه من جهود للحفاظ على تعدُّدية الأطراف، بما في ذلك عن طريق إعادة تنشيط المفاوضات في إطار جولة الدوحة، وتيسير المشاركة المُجدية للبلدان النامية في النظام التجاري الدولي، بما في ذلك عن طريق برامج بناء القدرات.

- - - - -